«الزنوج» يعارضون والرئيس ولد فال يعلن: الدستور المعدل فرصة قد لا تتكرر

الموريتانيون مدعوون للاستفتاء على تعديل دستوري يحظى باجماع «شبه كامل»

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

وسط اجماع وطني غير مسبوق يتجه الموريتانيون الأحد لصناديق الاقتراع للتصويت على الدستور الذي عدله المجلس العسكري الحاكم بحيث يتيح التناوب السلمي على السلطة في بلد شهد الانقلابات المتكررة وعاش في العقدين الأخيرين تحت نظام حكم وُصف بالشمولي.

وتتعلق التعديلات الدستورية المقترحة على المواطنين الموريتانيين في هذا الاستفتاء بتقليص مأمورية رئيس الجمهورية من 6 الى 5 سنوات (المادة 26) وتحريم اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرة واحدة «تكريسا لمبدأ التناوب على السلطة» (المادة 27) والقضاء بتعارض وظيفة رئيس الجمهورية مع الانتماء الى هيئة قيادية لأي حزب سياسي (المادة 28) ونص اليمين الدستورية على عدم المساس بالأحكام الراسية على المؤسسات الديمقراطية، والتناوب السلمي والعدل، وبالتالي على الاستقرار، وبين البقاء نراوح مكاننا ويقينا تدركون معنى ذلك».

وخاطب العقيد ولد فال مواطنيه قائلا «لم اطلب منكم دعم نظام حكم يأتي بالقوة ويتحكم فيكم، انما أطلب أن تصنعوا أنتم هذا النظام بأيديكم، وتتحكموا فيه».

وقال «أطلب منكم فقط دعم المشروع الذي حمله المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية وكان محل إجماع وطني (..) مشروع موريتانيا حرة، موحدة، عزيزة، وقادرة على حجز مقعد لها في هذا العالم السائر بخطى سريعة، لا ترحم البلداء ولا تقيم وزنا للمتخلفين».

وفي اشارة للعهود السابقة قال الرئيس ولد محمد فال «لقد جربنا الأنظمة الاستثنائية: أنظمة الرجل الفرد الملهم، وجربنا ان تسلب ارادتنا ونساق الى المجهول.. تعالوا نجرب الآن ان نتحكم في مصائرنا».

وأضاف في لهجة ممزوجة بالمرارة «إن الطريق الذي سلكناه لحد الان نفق مظلم ينتهي حتما بالهاوية، وعلينا استخلاص الدروس من تجارب الآخرين ومن مآسي أمم فقدت السيطرة على أوضاعها والتحكم في مصائرها».

وقال ان «عدم تفويت الفرصة المتاحة الان يترجم وعيكم بالتحولات الجارية في هذا العالم ـ الذي يمر بتطورات عاصفة، ويمتاز بمراجعة شاملة للمفاهيم ـ وللحاجة الى ارساء دعائم دولة المؤسسات الضامنة لحقوق مواطنيها المتوفرة على مقومات البقاء والاستمرار في محيط دولي يتسم بهذه السمة».

واضافة للإستفتاء الشعبي الخاص بإقرار الدستور، تنوي الحكومة الإنتقالية الموريتانية تنظيم انتخابات البلديات والتشريعية ومجلس الشيوخ والرئاسية قبل يوم 11 اذار/مارس 2007 لإنهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت بالانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام معاوية ولد سيد أحمد الطايع يوم 3 اب/اغسطس 2005.

ارجاء النظر في قضية سرقة مقتنيات من قصر ملكي بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قررت غرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال بمحكمة الاستئناف بسلا (قرب الرباط) الجمعة ارجاء النظر الى 13 تشرين الاول/أكتوبر المقبل في ملف 17 متهما متابعين من أجل سرقة واخفاء بعض محتويات اقامة ملكية خاصة بالرباط.

وجاء قرار التأجيل من أجل استدعاء أربعة أظناء من بين سبعة متابعين في حالة سراح مؤقت. وكانت هيئة المحكمة قد رفضت في جلسة سابقة ملتمس تقدم به دفاع أحد المتهمين والقاضي باستدعاء خمسة شهود من بينهم فاضل العراقي مؤمن ومساهم رئيسي في أسبوعية «لوجورنال ايبدو ماديرز» ونظيرتها باللغة العربية «الصحيفة».

ويتابع المتهمون الـ17 الذين يوجد من بينهم أيضا اثنان تحت المراقبة القضائية من أجل تهم «تكوين عصابة اجرامية والمشاركة في اختلاس منقولات تقوم مقام المال العام وتقديم ـ عمدا وعن علم للمساهمين في العصابة الاجرامية ـ عونا للتصرف في ما حصلوا عليه بأعمالهم الاجرامية، والمشاركة في السرقة الموصوفة وخيانة الأمانة والمشاركة، كل حسب المنسوب اليه».

وكانت الشرطة قد عثرت في ايلول/سبتمبر الماضي لدى بعض المتهمين على مجموعة من الأواني الزجاجية الثمينة من نوع «البلار»، تخص القصر الملكي وتحمل علامة مميزة «ح 2» وهي ترمز الى الحرف الأول من اسم الملك الراحل الحسن الثاني.

قضاة ليبيون يتهمون السلطات بالتدخل في قضايا تعويضات المعتقلين السياسيين

■ طرابلس ـ ق ب: كشف قضاة ليبيون يعملون في عدد من المحاكم بشرق البلاد النقاب عن أنهم يواجهون منذ عدة أسابيع ضغوطا شديدة من قبل جهات تنفيذية داخل الدولة، لثنيهم عن الاستمرار في جلسات محاكم الاستئناف التي رفعها سجناء سياسيون سابقون، أمضوا عقودا داخل المعتقلات والسجون الليبية.

وحذّر القضاة، في تصريح نشره موقع ليبي على الانترنت، أجهزة الدولة، مما سموه تمييع قضايا السجناء السياسيين، وذلك بعد تعيين قاض، على رأس المحكمة العليا للنظر في قضايا الاستئناف التي رفعها معتقلون سابقون، يشكك الأوساط القضائية في نزاهته، ويقولون انه جيء به من أجل صرف الأنظار عن تلك الانتهاكات.

وقد ظلّ ملف المعتقلين السياسيين السابقين، في ليبيا، طي الكتمان، طوال عقود، ولم يتجرأ أكثر هؤلاء، على ملاحقة سلطات الأمن لارتكابها ما يصفونها «بانتهاكات بشعة في حقهم»، شملت الاعتقال التعسفي، والتعذيب المفرط، والحبس من غير محاكمة لسنوات طويلة، وذلك خوفا من الملاحقة مجددا.

غير أن ليبيا قد شهدت مؤخرا تحسنا ملحوظا في أوضاع المعتقلات والسجون، كما شجعت «مؤسسة القذافي للتنمية»، والتي يرأسها سيف الاسلام، نجل العقيد القذافي، السجناء السياسيين السابقين على البدء في رفع قضايا تظلّمهم أمام عدد من المحاكم، الأمر الذي اعتبره ناشطو حقوق الانسان، سابقة هي الأولى من نوعها، تشهدها البلاد، قد تعجّل بخلق أجواء مصالحة وطنية على غرار ما حدث في المغرب.

وتشير مصادر قانونية، الى أن أعداد أصحاب الدعاوى السياسية، تجاوزت مؤخرا عشرات المئات، وأن محكمة استئناف بنغازي (شرق ليبيا) سوف تشهد الشهر القادم تداول عشرات القضايا الساخنة، كما حكمت محكمة بنغازي الابتدائية، خلال الأشهر الماضية بالزام الدولة بدفع تعويضات مادية كبيرة، بلغت في احداها مليون دينار ليبي، بحسب ما كشفت عنه صحيفة «ليبيا اليوم» على موقعها في الانترنت.

ويقول قضاة في محكمة بنغازي، للصحيفة نفسها، ان جهات تنفيذية سارعت الى تعيين الدكتور عبد الرحمن بوتوتة رئيسا للمحكمة العليا، قبل انعقادها، وذلك من أجل «تمييع القضايا المرفوعة».

قانون تسريح القضاة

وفي السياق نفسه، كشف قضاة بأن اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة العدل)، حجبت قانونا جديدا صادرا عن مؤتمر الشعب العام (البرلمان الليبي)، في دورته الأخيرة، يتيح لأعضاء الهيئات القضائية، ممن بلغوا سن التقاعد، تمديد عملهم.

وقالت مصادر قضائية انّ هدف الوزارة من حجب القانون، هو «محاولة ازاحة قضاة ومستشارين، أصدروا أحكاما تجرم بعض أجهزة الدولة، لانتهاكها حقوق الانسان، وأنّ هذه الأحكام لم تعجب الدولة، لأنها تضع على عاتقها مسؤولية التعذيب، وتحملها كافة الانتهاكات، التي تعرض لها السجناء طوال حبسهم»، حسب ما نُقل عنهم.

وفي تعليق على حجب القانون؛ قال مصدر قضائي مسؤول «اذا تم بالفعل حجب القانون سوف تخلو المحاكم من خبرات ومستشارين وقضاة لا يمكن التنازل عنهم بسهولة، وبالتالي أمام الدولة خيار استجلاب مستشارين من مصر دون غيرها».

ويقول ناشطون في مجال حقوق الانسان وقانونيون ان من شأن هذه التعويضات المادية أن تساهم في جبر الأضرار التي تعرض لها المعتقلون السابقون لسنوات طويلة، وأن تعيد ثقتهم في بناء أنفسهم مجددا بعد أن سرقت المعتقلات وسنوات التعذيب منهم، زهرة شبابهم وخرجوا من دون أن يجدوا أي رعاية من الدولة، وهم الذين سجنوا ظلما وتعسفا، حسب تعليقهم.

صندوق النقد الدولي يلغي ديون موريتانيا

نواكشوط ـ «القدس العربي»:

اعلنت الحكومة الموريتانية الجمعة أن صندوق النقد الدولي أبلغها رسميا بالغاء الديون المستحقة له على موريتانيا في اطار مبادرة مجموعة الدول الثماني الأغنى لتخفيض ديون الدول الأفقر متعددة الاطراف.

واعتبر المجلس العسكري الحاكم أن الغاء هذه الديون وقدرها 49 مليون دولار، يعتبر مكسبا هاما وتعزيزا للجهود المبذولة منذ الثالث من اب/اغسطس 2005 في مجال الحكم الرشيد والديمقراطية ومكافحة الفقر.

وتوجه الرئيس الموريتاني يوم الجمعة في بيان بالشكر وعميق الامتنان للمجموعة الدولية على الدعم الذي قدمته لموريتانيا معتبرا أن قرار الالغاء يشكل مرحلة حاسمة في مسلسل الغاء بقية الديون تجاه البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية وقدرها 781 مليون دولار.

وأضاف الرئيس ولد فال أن قرار المديونية «يعزز قناعة المجلس العسكري الحاكم والحكومة الانتقالية في موريتانيا بضرورة مواصلة السياسات الاقتصادية السليمة وتسريع الاصلاحات الهيكلية وزيادة فعالية سياسات مكافحة الفقر».

ويأتي هذا القرار بعد أسبوعين من زيارة قامت بها لنواكشوط بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة جان ليدم رئيس البعثة الخاصة بموريتانيا لدى قطاع الشرق الاوسط وآسيا الوسطى.

وأكد رئيس البعثة تأهل موريتانيا للاستفادة من مبادرة الغاء الديون نتيجة الأداء الجيد للحكومة الانتقالية منذ الانقلاب العسكري الذي وقع يوم 3 اب/أغسطس الماضي والذي «وضع البلاد على درب الشفافية والاستقرار الاقتصادي».

وأضاف جون ليدام أن هذه الجهود «أتاحت الوصول الى مؤشرات نوعية في الأداء في نهاية آذار (مارس) الماضي»، مؤكدا كذلك عودة التوازن والاستقرار للاقتصاد الكلي الموريتاني.

يذكر أن موريتانيا كانت قد أقصيت من لائحة البلدان المستفيدة من الغاء الديون في آب (أغسطس) الماضي بعد أن اكتشفت مؤسسات بريتون وودز تزوير أرقام ومعطيات الاقتصاد الكلي الموريتاني خلال فترة حكم الرئيس المخلوع معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

المغرب: استمرار مطاردة اتباع «العدل والاحسان» ومنع اعتصام لعائلات معتقلين بغوانتانامو واعتداءات على صحافيين

الامن المغربي خارج جلسة محاكمة طلبة العدل والاحسان في بني ملال

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

منعت السلطات المغربية بمدينة الدار البيضاء اعتصاما كانت عائلات معتقلين مغاربة في سجن غوانتانامو تعتزم تنظيمه الخميس امام مقر القنصلية الامريكية بالدار البيضاء.

وقال بلاغ لعائلات وأهالي المعتقلين المغاربة بسجن غوانتانامو وجمعية النصير ان الاعتصام الاحتجاجي كان يهدف مطالبة الادارة الأمريكية بالافراج عن أبنائهم أو تقديمهم للمحاكمة احتراما للحق والقانون كما هو متعارف عليه عالميا.

وقالت رسالة للجمعية المغربية لحقوق الانسان بعثتها لوزير الداخلية ان من حق العائلات التعبير عن ادانتها لاستمرار معتقل غوانتانامو الرهيب، والذي ما انفكت الجمعية تطالب باغلاقة والافراج عن المعتقلين الموجودين به ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم المتنافية مع القانون الدولي الانساني، وتطالب بفتح تحقيق عاجل حول الاعتداء والمنع الذي مارسته السلطات احتراما للحق وتطبيقا للقانون الذي تدعي الدولة المغربية احترامه.

وعبرت الجمعية في بلاغ ارسل لـ«القدس العربي» عن ادنتها للمنع الذي طال الوقفة السلمية لعائلات وأهالي المعتقلين المغاربة بغوانتانامو وعن قلقها للحالة الخطيرة التي وصلها المعتقلون من تيار السلفية الجهادية بسجن بسلا والذين يخوضون اضرابا عن الطعام بعد دخول الاضراب أسبوعه الرابع، وبعد الاعتداء الذي تعرضت له عائلاتهم. وادانت الجمعية العنف الذي ووجهت به الوقفة السلمية لعائلات المضربين، وللتجاهل والتماطل الذي لازال يطبع تعامل المسؤولين مع مطالب المضربين، مما يستدعي فتح الحوار معهم قصد الاستجابة لمطالبهم المشروعة، ووقف حدوث فاجعة جديدة كما وقع في 9 ايار/مايو 2005 حيث توفي المعتقل خالد بوكري في اليوم التاسع من الاضراب.

ودعت الجمعية الى العمل من أجل تحسين ظروف اعتقالهم وضمان معاملات انسانية تراعي فيها حقوق وكرامة المعتقلين وعائلاتهم.

من جهة اخرى ادانت الجمعية المغربية لحقوق الانسان الاعتداء الذي تعرض لهالصاحفي المغربي حسن فاتح مراسل قناة «الجزيرة» بالرباط أثناء تغطيته للعنف الذي تعرضت له يوم 2006/06/15 بباب وزارة العدل، عائلات معتقلي تيار السلفية الجهادية المضربين عن الطعام. وقالت ان هذا الاعتداء «يشكل مساسا بحق الصحافة في القيام بواجبها، واعتداء على الحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للصحافيين».

واعتلت الجمعية تضامنها مع الصحافي حسن فاتح ومن خلاله مع قناة «الجزيرة». وطالبت بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات احتراما للحق والقانون.

وقالت رسالة للجمعية وجهتها لوزير الداخلية المغربي ان الصحافي الجرفي أحمد مصور يومية «النهار المغربية» تعرض لمضايقات عناصر من الشرطة أثناء قيامه بتغطية قمع وقفة احتجاجية لمنسقي التربية غير النظامية، حيث منع من أخذ صور، وقالت ان هذا المنع اعتداء على حرية العمل الصحافي المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان كما في القانون المغربي.

وعبرت الجمعية عن «احتجاجها على هذه المضايقات وتضامنها مع المصور وصحيفته وطالبت الوزير بالتدخل لفتح تحقيق حول هذه التجاوز، لتحديد المسؤولية وترتيب الجزاء الواجب في حق الآمر والمنفذ لكل ماهو مخالف للحق والخارج عن القانون».

وفي الوقت الذي تواصل فيه حملات المداهمة والاعتقالات التي تشنها السلطات ضد جماعة «العدل والاحسان» الاصولية انطلقت حرب المواقع الالكترونية بينهما وقالت الجمعية ان السلطات حجبت موقع الناشطة نادية ياسين كريمة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة وموقع القطاع النسائي للجماعة.

وقال بلاغ للجمعية انه «بعد الفعلة المخزنية الشنعاء بمنع الدخول لموقع جماعة العدل والاحسان طالت مخالب المنع موقع د. ندية ياسين وموقع القطاع النسائي للجماعة.

وقال البلاغ الذي حمل رقم 17 ان السلطات داهمت الخميس والجمعة عددا من مقرات الجماعة ومنازل ناشطيها حيث كانت تعقد مجالس النصيحة التي تنظمها وان الاعتقالات شملت اكثر من مائة ناشط بينهم عدد من قيادي الجماعة».

واوضح البلاغ ان المداهمات شملت مدن فاس والدار البيضاء ووزان والمحمدية، كما اغلقت السلطات محلات تجارية يملكها ناشطون في كل من الدار البيضاء وطنجة والفنيدق وبوعرفة وذلك «في سياق وهم المخزن بالضغط على أعضاء الجماعة من خلال ابتزازهم والتضييق عليهم في وسائل عيشهم»، حسب بلاغ الجماعة.

وفي مدينة بني ملال تأجلت جلسة محاكمة 11 ناشطا من طلبة «العدل والاحسان» المتابعين ضمن ملف كلية الآداب. وقالت الجماعة ان الجلسة عقدت «في ظروف أمنية مشددة حيث طوقت جميع المنافذ المؤدية للمحكمة على غرار الجلسة السابقة. كما تم احضار شتى أنواع أجهزة المخزن: شرطة القرب والقوات المساعدة وقوات التدخل السريع وجهاز المخابرات التي قامت بمنع الطلاب وعموم الشعب من متابعة وقائع الجلسة، ومؤازرة الطلبة المتابعين».

من جهة اخرى دعت المنظمة المغربية لحقوق الانسان الى تجريم التعذيب في القانون الجنائي المغربي وفتح تحقيق في بعض ملفات التعذيب ومتابعة المتورطين فيها.

ودعت المنظمة الى تفعيل الالتزامات الدولية في هذا المجال و«توسيع اختصاصات القضاء الوطني حتى يتمكن من متابعة المسؤولين عن جرائم التعذيب والجرائم ضد البشرية وجريمة الابادة الجماعية وجرائم الحرب مهما كانت جنسياتهم متى وجدوا فوق التراب المغربي».

كما حثت المنظمة في بلاغ أصدرته بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب (26 حزيران/ يونيو)، النيابة العامة والقضاء على تطبيق مقتضيات قانون المسطرة الجنائية «بوجوب عرض المقدمين أمامهم على الخبرة الطبية كلما عاينوا آثارا تدل على تعرضهم للضرب أو متى طلب المعنيون أو محاموهم ذلك».

وأكدت على وجوب ضمان «اجراء تحقيق فوري ونزيه في كل حالات ومزاعم التعذيب وضمان توقيع العقوبات المتناسبة مع خطورة الافعال على المسؤولين عنه ودفع تعويض عادل للضحايا وذوي الحقوق».

وأشارت المنظمة الى أهمية «ابلاغ الرأي العام الوطني والمنظمات الوطنية والدولية ولجنة مناهضة التعذيب بنتيجة التحقيقات في حالات الوفيات ومتابعة الجناة واعمال مبدأ عدم الافلات من العقاب».

ودعت المنظمة الى سحب تحفظات المغرب على المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب، وكذا الانضمام الى البروتوكولين الملحقين بالعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية وباقي البروتوكولات الملحقة باتفاقيات حقوق الانسان.

كما أكدت على التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة «خاصة تلك المتعلقة بتحسين الحكامة الأمنية ووضع حد للافلات من العقاب وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الانسان المتعلقة بالسجون».

شيراك يدشن في فردان نصبا تذكاريا للمقاتلين المسلمين في الحرب العالمية الاولى

■ باريس ـ اف ب: يدشن الرئيس الفرنسي جاك شيراك الاحد نصبا تذكاريا للمقاتلين المسلمين في الحرب العالمية الاولى، في وسط ساحة معركة فردان (شرق)، تكريما للآف الجنود الذين اتوا من المغرب العربي وافريقيا السوداء ومدغشقر وقتلوا خلال تلك الحرب، دفاعا عن فرنسا.

وقد رغب المجلس الفرنسي الاعلى للذاكرة الاسلامية، في اقامة النصب الذي يبلغ ارتفاعه 25 مترا وعرضه 19 مترا، بعد 90 عاما على معركة فردان (شباط/فبراير ـ كانون الاول/ديسمبر 1916) التي قتل فيها 300 الى 500 الف من الطرفين.

ومولت الحكومة الفرنسية تكاليف النصب التي بلغت 500 الف يورو.

وتضم فردان ايضا نصبين مسيحي ويهودي.

وناهز اجمالي عدد الجنود المسلمين الـ600 الف من القناصة والخيالة والفرسان الذين توافدوا الى فرنسا للدفاع عن «الوطن الام».

ولم يتوجهوا جميعا الى جبهات شامبانه والمارن والسوم، لكن وجودهم مع ثمانية ملايين ونصف مليون جندي قاتلوا تحت راية العلم الفرنسي، كان مثالا للدعم الحاسم الذي قدمته المستعمرات الفرنسية (12 مليون كلم مربع و60 مليون نسمة) في المجهود الحربي.

كذلك توافد ما يقارب 120 الف رجل من المغرب العربي للعمل على الطرق وفي مصانع الاسلحة، فشكلوا الموجة الاولى من الهجرة من بلدان المغرب العربي الى فرنسا.

وقال رئيس المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية وعميد مسجد باريس دليل ابو بكر ان «الاسلام في فرنسا ولد في فردان». واضاف «لقد تجذر في سهول فردان ودومون وفلوري حيث دافع القناصة الجزائريون والتونسيون والسنغاليون والمغربيون عن فرنسا».

واضاف «اليوم، وفيما الشبان الفرنسيون يتساءلون حول هويتهم، من المهم القول ان ذويهم شاركوا في الدفاع عن البلاد».

ويذكر المؤرخ والاستاذ الجامعي مارك ميشال الباحث في مركز دراسات العالم الافريقي في جامعة بروفانس (جنوب)، ان 293 الف جندي «من اصول مغاربية» (الجزائر والمغرب وتونس) قد جندوا خلال الحرب العالمية الاولى (1914 ـ 1918)، وان حوالى 50 الفا لم يرسلوا الى الجبهات.

وخلافا للاتهامات التي توجهها منذ الخمسينات الاوساط المناهضة للاستعمار وجبهة التحرير الوطني (الجزائر) ومفادها ان مقاتلي بلدان المغرب العربي استخدموا «في الصفوف الامامية» لعدم تعريض الفرنسيين للخطر، فان الخسائر (38 الف جندي من المغرب العربي قتلوا او فقدوا، ومنهم 23 الف جزائري) كانت ادنى بكثير في النسب المئوية للخسائر في صفوف الفرنسيين، كما تفيد دراسات عدة استعان بها هذا المؤرخ المتخصص في الحرب العالمية الاولى وافريقيا.

فعلى امتداد سنوات الحرب، بلغت النسب المئوية للخسائر في صفوف المشاة 21,5 % في الوحدات الفرنسية الصرفة و18,5 % لدى القناصة السنغاليين و14,1 % في الوحدات المغربية.

ويبرر المؤرخ مارك ميشال هذه الارقام بان القوات الوافدة من بلدان المغرب العربي لم ترسل جميعا الى جبهات القتال، وعندما كانت ترسل، غالبا ما كانت تستبدل بافواج فرنسية.

وقال سيرج بارسللييني الاستاذ في معهد الدراسات السياسية في نانسي (شرق)، ان هذا «التدشين يشهد على التطور الراهن للمجتمع الفرنسي الذي يميل الى منح الجاليات مزيدا من المكانة والاهمية للدور الذي اضطلعت به في تاريخ فرنسا».

وكانت افواج القناصة المؤلفة من الجزائريين والسنغاليين تعاني في الواقع كثيرا من البرد والامراض كالسل والجناب والحمى الصفراء.

وبعد فترة تأقلم ورغم بعض الحالات الفردية برفض المشاركة في القتال، اثبتت هذه القوات شجاعتها.

ويعود الفضل الاكبر في استعادة قلعة دومون في تشرين الاول/اكتوبر 1916 لفوج المشاة الخامس (القناصة المغربيون)، وخلال الحرب العالمية الاولى، خسر هذا الفوج 10 الاف و952 عنصرا.

ولم يشارك الجنود الوافدون في اي حركات تمرد في 1917 بل طلب منهم ان يراقبوا بعض الافواج من الفرنسيين التي كانت القيادة الفرنسية العليا تعتبرها «مشبوهة».

حتى ان القناصة الجزائريين الذين شاركوا في معركة الدردنيل، ابان الامبراطورية العثمانية، لم يلبوا الدعوات الى الفرار أو الى الجهاد ضد المسيحيين الذي شنته السلطات العثمانية.

لكن الجمهورية الفرنسية لم تف بالوعود التي قطعتها لهؤلاء المقاتلين الوافدين (منحهم الجنسية، ونفقات تبين انها ادنى بكثير من تلك التي حصل عليها «اخوة السلاح» من الفرنسيين والتنمية الاقتصادية). واعاد النواب في 1920 العمل بقانون ادارة المستعمرين الذي كان علق في 1914 .

مسلحون يقتلون ستة جنود في الجزائر

■ الجزائر ـ رويترز: قال مصدر امني الخميس ان مسلحين يشتبه بانهم اسلاميون قتلوا ستة جنود في كمين بشرق الجزائر في احدث حلقات سلسلة متصاعدة من الهجمات تهدف فيما يبدو الى احباط الجهود المبذولة لتحقيق السلام في البلاد.

واصيب ثلاثة جنود بجروح في الهجوم الذي وقع مساء الاربعاء على بعد 15 كيلومترا شرق مدينة البويرة التي تبعد 120 كيلومترا شرق العاصمة.

وقال المصدر «فوجئت القافلة بكمين اثناء عودتها الى معسكر تابع للجيش. قتل ستة رجال».

وكان هذا اكبر عدد من القتلى من جنود الجيش في هجوم منذ عدة اسابيع.

ويقول محللون ان مقاتلين اسلاميين يكثفون هجماتهم لنسف جهود الحكومة الرامية لانهاء العنف المستمر منذ سنوات ورفع الروح المعنوية مع استمرار التمرد في الريف منذ فترة طويلة.

ورد الجيش بقتل عشرات المتمردين الاسلاميين ومصادرة كميات كبيرة من الاسلحة خلال الشهر الجاري خلال غارات على مخابئ المتمردين في شرق الجزائر.

ويعزو خبراء في مجال الامن مسؤولية الهجمات الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال وهي جماعة اسلامية متشددة رفضت عرض العفو الذي طرحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في محاولة لانهاء العنف المستمر منذ اكثر من عشر سنوات.

ووقع هجوم الاربعاء بعد يوم واحد من مقتل خمسة مزارعين جزائريين وجز اعناقهم في هجوم شنه مسلحون اسلاميون في منطقة جبلية قريبة من بليدة على بعد 60 كيلومترا جنوب العاصمة الجزائر.

وجاء ذلك الهجوم وسط تزايد اعمال العنف التي ارتكبها المتمردون خلال الشهر الجاري وقتل فيها نحو 13 شخصا.

أكاديمي مغربي: عزوف المغاربة عن السياسة يحمل على القلق وتجارب الماضي هي السبب

الرباط ـ «القدس العربي»

من الطاهر الطويل:

يرى أكاديمي مغربي أن ظاهرة العزوف عن السياسة بالمغرب تحمل على القلق والانشغال على المستقبل القريب، وتهدد المجتمع في اللحمة التي تشد مكوناته الى بعضها البعض.

ويؤكد الدكتور سعيد بنسعيد العلوي أن ظاهرة العزوف عن الشأن العام، أو قلة الاهتمام به عبر المؤسسات السياسية وأشكال العمل الجماعي التي تشرع لها القوانين السياسية والأعراف الاجتماعية، هذه الظاهرة تؤدي الى انعكاسات سلبية، تكاد تكون فورية، على الفكر والوعي الاجتماعي، ومن ثمة على العمل والسلوك الاجتماعيين. وهي انعكاسات تكون في أول الأمر أقل جلاء.

ففي كتابه «شروط المصالحة مع السياسة في المغرب» الصادر ضمن منشورات «الزمن» يبحث الدكتور بنسعيد العلوي في ظاهرة العزوف عن الاهتمام بالشأن العام والعمل السياسي خاصة، لدى العديد من المواطنين المغاربة ولا سيما فئة الشباب.

ثم يقف عند المؤشرات التي يراها دلالات تؤكد دعواه في الحكم على المجتمع المغربي العزوف عن العمل السياسي وقلة الاهتمام بالشأن العام، محددا اياها في أربعة مؤشرات: النسب المئوية المتدنية للمشاركة في الانتخابات، النسب المئوية الهزيلة للمشاركة في الحياة الفعلية، الجرائد اليومية والأسبوعية ووسائل الاتصال السمعي البصري الوطنية، العزوف الشبابي الواضح.

أما عن أسباب هذه «الخصومة»، فيقول الكاتب: يعزو الكثيرون واقع العزوف عن السياسة بالمغرب الى السنوات العسيرة التي عاشها المغرب خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ويذهبون الى أن التضييق الشديد على الحريات العامة الذي شهدته تلك الحقبة، والتنكيل الذي لحق بشباب اليسار عامة وببعض فصائله خاصة، كان من شأنه أن يثني العزائم عن العمل السياسي ويسلم الى اليأس، نتيجة القمع والتعذيب.

ويضيف الى ذلك عاملين كبيرين متصلين بالسياق الدولي، يتمثل أولهما في ظهور نظام القيم الجديدة المرتبطة بالسوق وانهيار المعسكر الشيوعي، مشيرا الى أن هذا العامل حاضر وفاعل في الحياة الاجتماعية المغربية، ولكنه حاضر بتناقضات لا يعرفها ذلك العامل في دول الغرب الأوروبي وفي دول أمريكا اللاتينية وفي دول جنوب شرق آسيا وفي مناطق أخرى مختلفة من آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تناقضات ترتبط بأسباب أخرى يذكر منها: الارتفاع الكبير في نسبة الأمية، وضعف الدخل القومي الخام، وسيادة روابط اجتماعية نوعية، والحضور القوي للدين في المجتمع وفي الثقافة معا.

ويحدد العامل الثاني في ظهور وانتشار الحركات الاسلامية في العالم العربي، ويلاحظ أن هذا العامل الذي يشبهه بالزلزال، يكتسح الوعي اكتساحا يجد جذوره في بنية الشخصية ذاتها، ويستمد قوته من المكونات الثقافية العميقة. والنتيجة الأولى، الطبيعية والمباشرة لذلك ـ حسب المؤلف ـ هي أن عدة أنماط من السلوك والتعبير والتموقف كالرفض الاجتماعي والاحتجاج السياسي والاعتراض الأخلاقي والبحث عن سلم جديد من القيم والمعايير الطامحة الى التغيير وقلب الأوضاع السائدة تجد في الخطاب الديني الاسلامي ما يحمل على الاستهواء ويغري بالاتباع في مستوى الوهم والخيال على الأقل.

ويذهب الى أن الهم السياسي قد أخذ يسلك دروبا جديدة لم تكن مألوفة من قبل، دروب تختلف وتتنوع بين الاغراق في الروحانية والتجارب الصوفية ومجالس الذكر والمجاهدة (الطرقية والحركات المسالمة) وبين التأهب البيداغوجي والاستعداد الروحي لعمل يكون مشروعا حين تكتمل عناصره وأسبابه، وبين التعاطف الوجداني المحض واعتناق نوع من الثورية الرومانسية الاسلامية، رومانسية تذكيها أخبار هجمات ارهابية ترفع شعار الاسلام هنا أو هناك وتغذيها صور وأشرطة تلفزية تتناقلها وايديولوجية لأسباب تجارية واستهلاكية.

ويستدرك بالقول انه مهما يكن من أثر العاملين سالفي الذكر (انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور قيم استهلاكية جديدة، وكذا انتشار الحركات الاسلامية)، فان الخصومة بين المجتمع المغربي والاهتمام السياسي تجد تفسيراتها الطبيعية والمباشرة في البنية الاجتماعية المغربية وما اتصل منها بالسياسة من جانب وبالثقافة من جانب آخر. ويوضح أن الأسباب تكمن في الأحزاب المغربية وبنياتها، مثلما يكون التماس جذورها العميقة في طبيعة النظام التعليمي، المسؤول الأول عن اعداد المواطن، وفي البنيات الأخرى التي تشكل مادة المجتمع وتنسج العلاقات التي تكون بين مكوناته.

بعد ذلك، ينتقل الكاتب الى الحديث عن المصالحة مع السياسة، مصالحة تشترط ـ برأيه ـ امتلاك زاد كبير من الأمل في المستقبل وقدرة على استكناه مبررات الرجاء والتفاؤل في واقع لا يحمل على ذلك. ويسوق ثلاث قرائن يعتبرها مؤشرات لتحقق تلك المصالحة، وذلك على النحو التالي:

ـ حركية المجتمع المدني ونشاطه الحيوي في المغرب، ذلك أن المجتمع المدني، منذ الأعوام الأخيرة من ثمانينات القرن الماضي يشهد ازدهارا وتطورا قابلين للملاحظة العلمية، فمن الناحية العددية، هناك تنام متصل في احداث الجمعيات من أصناف متعددة.

ـ القانون المتعلق بالأحزاب الذي يعبّر ـ باعتقاد المؤلف ـ عن ارادة سياسية فعلية وعن خطوة تشريعية تتوافر لها أسباب الشرعية كاملة، تسعى الى اكساب العمل الحزبي في المغرب ضمانات فعلية من الشفافية في التدبير وضمانات تتصل بتوفير شروط الديمقراطية في التنظيمات الهيكلية للأحزاب.

ـ الدرس الذي خرج به المغاربة من التفجيرات الارهابية التي شهدتها الدار البيضاء في 16 أيار/ مايو 2003، والمتمثل في كون الجسد المغربي قوي وسليم، وأن قدرته على المقاومة مذهلة وثقته في مؤسساته جلية وقابليته لرد الفعل والالتحام مدهشة للملاحظ وهي عند المواطنين تلقائية، كما يقول المؤلف.

ان الوقوف عند القرائن الثلاث المشار اليها لا يعني ـ حسب الدكتور سعيد بنسعيد العلوي ـ انتفاء قرائن أخرى غيرها، فقد يكفي أن نوجه الحديث وجهة ردود الفعل التي أحدثتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حتى نتبين أن القول بالمصالحة مع السياسة ليس، في مغرب اليوم، قولا يصدر عن التفاؤل الساذج ولا حكما مصدره الوقوع في الخلط بين عالم الرغبات والأحلام وحقيقة الواقع الحي المتحرك.